كان مسكوناً بهموم شعبه وحريصاً على قيم التصالح والسلام

الغانم مستذكرا مآثر الشيخ صباح الأحمد : رجل استثنائي قاد البلاد إلى بر الأمان

مرزوق الغانم

الغانم ملتقيا السفير العراقي

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن مرور عام على رحيل المغفور له بإذن الله سمو الشيخ صباح الأحمد أمير الكويت الراحل هي فرصة لاستذكار مآثر هذا الزعيم الاستثنائي والحكيم. وقال الغانم في تصريح صحفي أمس بمناسبة الذكرى الأولى لرحيل سمو الشيخ صباح الأحمد "يقتضي منا الوفاء والعرفان أن نسجل بأحرف من نور مسيرة هذا الرجل الاستثنائي الذي قاد البلاد إلى بر الأمان في ظروف سياسية وإقليمية دولية بالغة الدقة".

وأضاف الغانم "لقد كان الشيخ صباح قائدا مسكونا بهموم شعبه وشعوب المنطقة، حريصا على ترسيخ قيم الاعتدال والوفاق والتصالح ونبذ قيم الصراع والتشاحن".

وقال رئيس مجلس الأمة "بقدر حزننا على رحيل أميرنا الراحل سمو الشيخ صباح الأحمد يبقى عزاؤنا بخلفه سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الذي كان عضده وسنده طوال سنوات، وهو أحد المخلصين لمدرسته السياسية المتحلية بالحكمة والنضج وبعد النظر".

واختتم الغانم تصريحه قائلا "لا نملك هنا إلا أن نبتهل إلى المولى جلت قدرته أن يرحم الشيخ صباح برحمته الواسعة وأن يسكنه جنة الفردوس، وأن يحفظ سمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين من كل شر ومكروه وأن يسدد على درب التقدم والنماء خطاهما لما فيه خير الكويت وأهلها".

من جهة أخرى استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس عددا من السفراء المعتمدين لدى البلاد.

والتقى الغانم كلا على حدة سفير جمهورية النمسا لدى الكويت ماريان وربا، وسفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى الكويت تشونغ بيونغ، وسفير جمهورية كوبا لدى الكويت خوسيه لويس سانشيز، وسفير جمهورية العراق لدى الكويت المنهل الصافي.

كما استقبل الغانم سفير الكويت لدى هولندا عبدالرحمن العتيبي.

.. والسفير الكويتي

الغانم مستقبلاً سفيرنا لدى هولندا

خلال الورشة الخامسة لمؤتمر "الإصلاح والبناء" بمجلس الأمة

نواب : معالجة ظاهرة الإدمان تساهم في الحد من ارتفاع معدلات الجريمة

الملا : فحوص ما قبل الزواج أمر غاية الأهمية إلا أن إدراج فحص التعاطي سيخلق شقا جنائيا

ورشة الإصلاح والبناء بمجلس الأمة

روح الدين : كل التوصيات المطروحة خلال الورشة سوف تؤخذ بعين الاعتبار وسيتبناها النواب

جوهر : قضايا المخدرات معقدة وترتبط ببعضها البعض ولا بد من وضع خارطة طريق

عبد الله المضف : هناك العديد من الجهات الرقابية داخل الدولة لكن الخلل يكمن في عدم تطبيق القانون

الساير : لا بد من وجود مستشفى متكامل لعلاج الإدمان أو مركز متخصص يغطي كل مناطق الكويت

ناقشت ورشة العمل الخامسة لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء والذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة قضية ارتفاع معدلات الجريمة، وذلك ضمن فعاليات اليوم الثالث للمؤتمر.

وتناولت الورشة عدداً من المقترحات بشأن قضايا الفحص ما قبل الزواج وإيجاد السبل الكفيلة لوضع حد لظاهرة ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع والعمل على استقرار الأسر.

من جهته رأى النائب د. بدر الملا أن فحوص ما قبل الزواج أمر في غاية الأهمية، إلا أن إدراج فحص تعاطي المخدرات سيخلق شقا جنائيا، ويطرح تساؤلا عن تجريم المتعاطي بعد ثبوت التعاطي في فحص ما قبل الزواج.

بدوره أكد النائب مهند الساير أهمية وجود مستشفى متكامل لعلاج الإدمان، أو مركز متخصص يغطي كل مناطق الكويت مع الاهتمام بجودة العلاج.

ولفت إلى أن المشكلة تكمن في مساحة المكان المطلوب وأن المستشفى الحالي لعلاج الإدمان لا يستوعب سوى 180 سريراً.

وقال الساير إن الجريمة وتعاطي المخدرات تكون نتائجها سيئة على المجتمع، مؤكداً أهمية معالجة الخلل للحفاظ على الوطن والمجتمع.

وشدد على ضرورة التدقيق على جداول المواد المخدرة والتحرك بشكل سريع وتغيير الآلية حيال ذلك، فضلا عن إيجاد رادع لجرائم القتل وتسريع عملية تنفيذ الأحكام.

وأبدى بدوره النائب د. حمد روح الدين تحفظه على طلب فحص ما قبل الزواج معتبراً أنه مستحق لكنه سيؤدي إلى فجور بالخصومة بين الأفراد وتزايد الشكاوى في مرحلة ما بعد الفحص.

ولفت إلى أن عدد المتعاطين كبير وقد يصل العدد إلى 60 ألف متعاط، مطالباً بوجود مخرج لهذه الأزمة للحفاظ على ترابط الأسر.

وأكد روح الدين أن كل التوصيات المطروحة خلال الورشة سوف تؤخذ بعين الاعتبار وسيتبناها النواب وسيعملون على إقرارها.

وقال النائب د. حسن جوهر إن قضايا المخدرات معقدة وترتبط ببعضها البعض، مطالباً بضرورة وضع خارطة طريق وإيجاد حلول متكاملة بشأنها، وأن تكون هناك عقوبة وردع وتهذيب لسلوك الانسان.

واستغرب النائب عبدالله المضف عدم وجود جهاز لمكافحة المخدرات بالمنافذ لافتاً إلى أن العاملين بالشركة التي تتولى التفتيش في جميع المنافذ غير كويتيين إضافة إلى أن كفاءة أجهزة التفتيش غير دقيقة.

وأضاف أن هناك العديد من الجهات الرقابية داخل الدولة لكن الخلل يكمن في عدم تطبيق القانون أو تطبيقه بانتقائية، مشيرا إلى أن استخدام الأدوات الدستورية المتاحة للنائب هو وسيلة مواجهة عدم تطبيق القوانين.

وتحدث المشاركون في الورشة من الجمهور عن جرائم العنف والقتل والحد من انتشار ظاهرة المخدرات ومكافحة الفساد والرشوة، وتقدموا بتوصيات بشأن تعديل القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨ فيما يخص الفحص ما قبل الزواج، وإضافة فحص المواد المخدرة ضمن فحوص الإقامة والتوظيف.

وتضمنت التوصيات المقترحة خلال الورشة، تفويض وزير الصحة بتعديل جداول المخدرات، وتأسيس شركة حكومية لإنشاء وإدارة مركز الإدمان والتأهيل، ووضع قاعدة بيانات طبية لتداول الأدوية التي تحوي مواد مخدرة، وما يتعلق بتوظيف المتعافي من الإدمان.

كما تضمنت التوصيات المقترحة تشديد الرقابة على المنافذ وربطها بالجهات ذات الصلة، إضافة إلى تنظيم حملات إعلامية للحد من ارتفاع معدلات الجريمة وظاهرة المخدرات.

يذكر إن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلي جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.

لتحقيق الأمن الغذائي

الشحومي : إنشاء شركة مساهمة عامة لإنتاج وتصنيع وتخزين جميع أنواع الأغذية

أحمد الشحومي

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي عن تقدمه باقتراح بقانون في شأن إنشاء شركة مساهمة عامة باسم "الشركة الكويتية للصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي" تعنى بإنتاج وتصنيع وتخزين جميع أنواع الأغذية.

ونصت مواد الاقتراح بقانون على ما يلي:

المادة الأولى: في تطبيق أحكام هذا القانون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

الدولة: الكويت.

الوزير: وزير المالية.

الشركة: الشركة الكويتية للصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي واختصارها «شركة الأمن الغذائي».

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة.

الرئيس: رئيس مجلس إدارة الشركة.

المدير العام: مدير عام الشركة الكويتية للصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

المادة الثانية: تنشأ بموجب أحكام هذا القانون شركة تسمى «الشركة الكويتية للصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي» واختصارها "شركة الأمن الغذائي" وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وتتمتع بالأهلية القانونية الكاملة للتصرف، وتتبع وزير المالية.

المادة الثالثة:

يترأس وزير المالية مجلس إدارة الشركة، ويشكل المجلس ويختار مديرها العام ويعينه بقرار، على أن يكونوا جميعا من ذوي الاختصاص بعمل واختصاصات الشركة.

المادة الرابعة:

تحدد رواتب ومكافآت مدير عام الشركة وأعضاء مجلس الإدارة بقرار من الوزير، وتكون مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

المادة الخامسة:

الشركة هي السلطة المحلية المختصة بالأمن الغذائي في الدولة، وتهدف إلى تطوير قطاع ذات تنمية مستدامة في مجال الصناعات الغذائية والزراعية والحيوانية والثروة السمكية بما يسهم في تعزيز وتحقيق الأمن الغذائي، ولها في سبيل تحقيق أهدافها ممارسة الصلاحيات والاختصاصات الآتية:

– تعزيز الأمن الغذائي عن طريق الاستثمار في مشاريع الأغذية والانتاج الزراعي والحيواني والسمكي وجميع الصناعات الغذائية محليا وخارجيا بالشراكة مع الصناديق الاستثمارية المحلية وشركات استثمارية أخرى من داخل الدولة وخارجها متخصصة بقطاع الأغذية والانتاج الزراعي والحيواني والسمكي، والإشراف على الخطط والبرامج المتعلقة بها والتأكد من مواءمتها مع التوجهات الحكومية.

– إنشاء او تأسيس مصانع للصناعات الغذائية تعود ملكيتها مباشرة لها بما يعود على الصالح العام من فوائد لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وتعطى الأولوية للشركة في مخاطبتها للجهات المختصة خصوصا الهيئة العامة للصناعة في توفير ما تحتاجه الهيئة من مساحات لتأمين عمل تلك المصانع.

– معالجة الأوضاع الطارئة في مجال الغذاء، واتخاذ الاحتياطات والتدابير الوقائية المناسبة، والإشراف على إنشاء وإدارة مخزون احتياطي للطوارئ من الغذاء بالتعاون مع الجهات المعنية، وإنشاء المخازن والصوامع اللازمة والإشراف عليها.

– إعداد السياسة العامة والاستراتيجيات في مجالات عمل الشركة.

– إعداد الخطط والبرامج والأنشطة في مجال الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، والتنسيق مع الجهات المعنية لمراجعة الخطط والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي.

– إجراء الدراسات والبحوث التطبيقية ذات الصلة بمجالات عملها.

– إيجاد قنوات تسويقية وترويجية للمنتجات والصناعات الغذائية.

– نشر الوعي وتثقيف مختلف شرائح المجتمع فيما يخص الأمن الغذائي والتعريف بالشركة وأهدافها.